

استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Lag Distributed (ARDL) في قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام وفرص تحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٧
The Employment of Autoregressive Lag Distributed (ARDL) in the Measurement and Analysis the Relationship between the Public Debt and the Opportunities of Realizing the Financial Sustainability in Iraq for the Period (1990-2017)

Prof. Kadhum Saad Al-Araji
Mustafa Saad Mahdi

أ.د كاظم سعد الاعرجي^(١)
مصطفى سعد مهدي^(٢)

المستخلص

شهد الاقتصاد العراقي ظروفاً استثنائية في العقود الماضية من حروب ثم حصار اقتصادي استمر لأكثر من عقد من الزمن والذي انعكس في تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف لجأت الدولة إلى الدين العام وكذلك اتباع سياسة الاصدار النقدي الجديد لتمويل الانفاق العام لسد متطلبات المواطنين، وهذه السياسات احرزت التضخم الجامح وتدهور قيمة العملة المحلية والعجز المزمن. اما بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل تزايد عوائد النفط والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي لم نر حدوث اي تغيير في واقع الاقتصاد العراقي ولكن تعمق الطابع الريعي ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياساتها الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي المدمر وابعاد الاقتصاد عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية.

١- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed

لذلك يهدف البحث إلى دراسة الدين العام الخارجي وعلاقته بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، وتأثير الدين العام الخارجي على الاستدامة المالية، وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستدامة المالية، وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية وتقديم نظرة مستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية في العراق، ومن أجل ذلك قسم البحث على مبحثين تناول المبحث الأول الاطار النظري للدين العام والاستدامة المالية، أما المبحث الثاني فقد تناول قياس العلاقة بين الاستدامة المالية و الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات و حالة الموازنة وسعر الصرف الموازي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).
كلمات مفتاحية: الدين العام، الاستدامة المالية، الإيرادات العامة، حالة الموازنة.

Abstract

The Iraqi Economy Witnessed Exceptional Circumstances In The Past Decades Of Wars And Then An Economic Blockade That Lasted For More Than A Decade, Which Is Reflected In The Decline Of All Economic Indicators. Policies Achieved Runaway Inflation, And Chronic Deficits.

Therefore, The Study Aims To Study The External Public Debt. And Its Relationship To Financial Sustainability In The Iraqi Economy, The Impact Of External Public Debt. On Financial Sustainability, Analysis Of The Relationship Between Macroeconomic Variables And Financial Sustainability, Analysis Of Financial Sustainability Indicators And Provide A Future View To Achieve Financial Sustainability in Iraq And For This The Research Department To Two Topics, The First Topic Dealt With The Theoretical Framework For Public Debt And Financial Sustainability While The Second Topic Dealt With Measuring The Relationship Between Financial Sustainability, Gross Domestic Product And Exports, The State Of The Budget And The Parallel Exchange Rate The Specimen Self-Regression To Slow Distributor (ARDL).

As For After 2003, In Light Of The Increasing Oil Revenues And Economic Openness To The Outside World, We Did Not See Any Change In The Reality Of The Iraqi Economy, But The Rentier Nature Depend And There Were No Directions For The Public Authorities To Draw Their Economic Policies That Aim To Address The Structural Imbalances To Rebuild The Destroyed Economic Structure And Keep The Economy Away From The Impact Of Internal And External Shocks.

المقدمة:

يمثل الدين العام أمراً بالغ الأهمية وأن محاولة تقليصه أو تخفيفه يعمل على تحرير الحكومة من أعباء كبيرة كأنت تترك نشاطها الاقتصادي والمالي والسياسي ودورها في اشباع الحاجات العامة، فضلاً عن تخفيض العجز في الموازنة الاتحادية وبالتالي مما يخلص الحكومة من حجم الدين العام جزئياً.

وعلى الرغم من الجدل في المستويين النظري والتطبيقي حول الدين العام واللجوء إليه واثارة السلبية منها والايجابية إلا أن الواقع يحتم ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الدين العام أمر واقع لا مجال له في اغلب الدول سواء كانت نامية أم متقدمة، وأن على الحكومات أن تتعامل معه ولم تتخل عن فكرة اللجوء إليه عند الازمات ولكن في الوقت ذاته لا ينبغي أن يترك دون ضوابط للحد من مستوى اعبائه بحيث يتسنى لواقع السياسات الاقتصادية والمالية أن حجم الدين في الحدود الآمنة لكي تقلل من اثاره السلبية وتعظم الإفادة من اثاره الايجابية وتضمن أن لا يكون سببا في حدوث الأزمات.

تراكمت المناقشات الاقتصادية حول المسار المستقبلي للسياسة المالية والحاجة إلى ابقاء الديون في الحدود الآمنة وتحت السيطرة اذ أدى تراكم الديون في الربع الاخير من القرن الماضي إلى الدعوة إلى اتباع الاستدامة المالية وبآليات مختلفة إلا أن التركيز كأن منصباً على استدامة الدين العام في حين استدامة المالية العامة نوقشت على نطاق واسع في الاقتصادات وفي الأواني الاخيرة عملت العديد من الحكومات على بناء مبالغ ضخمة من الدين العام مصحوبة بسياسات مالية قصيرة الأجل وقطاعات متنامية.

تعتمد استدامة المالية العامة على التوقعات المستقبلية للإيرادات والنفقات العامة طويلة الأجل وبناءً على هذه التوقعات يتم تعديل السياسات الحالية سواء بخفض او رفع النفقات او الإيرادات في الموازنة الاتحادية، في حين تعد معدلات النمو السريع في نسبة الدين العام للنتائج المحلي الاجمالي من أكثر العوامل التي تؤثر سلباً في الاستدامة المالية باستثناء بعض الحالات الخاصة.

ولضمان تمتع الدولة بالاستدامة المالية من الضروري توفر القدرة والطاقة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة للحد من نمو الدين العام بمعدلات صاخبة، وترشيد مستوى الأنفاق العام غير الكفوء أو رفع الإيرادات العامة عن طريق الاستثمارات ومصادر جديدة أخرى.

مشكلة البحث:

تعاني الحكومة العراقية من عجزٍ مزمنٍ في موازنتها الاتحادية ناتجة عن عدم قدرة مواردها عن تغطية نفقاتها الجارية، وهذا ما جعلها تسعى دائماً وبكل الوسائل إلى إنتهاج سياسة مالية مستدامة وخطط تهدف إلى تعزيز ورفع الإيرادات المحلية الأ أنها مازالت تعاني من نقص ومحدودية التمويل في تغطية التزاماتها واستمرار العجز في موازنتها الاتحادية وبالتالي استمرت الحاجة إلى الاستدانة، غير أنه اتساع درجة الحساسية في الاقتصاد العراقي لازمة الدين نتيجة لعوامل عديدة، تتلخص في قلة تنوع الصادرات وعدمها، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمتها المالية والاجتماعية واصلاح الاختلالات الهيكلية التي اوجدت على مدى العقود السابقة، وتزداد خطورة ازمة المديونية في ظل السياسات التدميرية في البلد والمتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي، مما يترتب عليه اعباء مالية على الحكومة العراقية، ويضعف قدرتها على الاستدامة المالية.

اهمية البحث:

أصبحت قضية الدين العام في العصر الحديث من أهم القضايا في الألفية الجديدة، فقد وضع هدف تخفيض الدين ضمن الاهداف الإنمائية، كذلك حثت المؤسسات الدولية على تخفيض تراكم الديون يوازي

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed
لما له من أهمية في اقتصادات الدول النامية في ظل التحولات الراهنة؛ لذا فأن وجود سياسة مالية مستدامة
يعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية وأن الاقتصاد ضمن المسار والاتجاه الصحيح.

هدف البحث:

إنّ دراسة هذا الموضوع وتحليله من جميع جوانبه المعقدة سوف يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية على
مستوى الاقتصاد العراقي، ومحاولة التحكم والسيطرة في المشاكل الناجمة عنه بعد الامام بالموضوع.
وتكمن أهداف الدراسة في تحقيق الآتي:

- ١- دراسة الدين الخارجي وعلاقته بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.
- ٢- دراسة تأثير الدين العام الخارجي على الاستدامة المالية في العراق.
- ٣- قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستدامة المالية في العراق وتحليلها.
- ٤- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وتقديم نظرة مستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية في العراق.

فرضية البحث:

لا يسهم تخفيض الدين العام في رفع قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، وتحقيق
مستوى مرتفع من الاستدامة المالية.

- منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي (الاستقرائي والاستنباطي) وباستخدام مختلف المعلومات والبيانات
للوصول إلى نتائج الدراسة.

هيكلية البحث:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيم البحث على مبحثين فضلاً عن مقدمة الدراسة
والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها، إذ بين المبحث الاول الاطار النظري للدين العام والاستدامة
المالية، أما المبحث الثاني قياس العلاقة بين الاستدامة المالية و الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات و حالة
الموازنة وسعر الصرف الموازي باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

المبحث الاول: الاطار النظري للدين العام

المطلب الأول: الدين العام

اولاً: مفهوم الدين العام:

لم يتفق الكتاب والباحثون في تحديد مفهوم محدد لكل المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها الدين العام..
فقد عرفه البنك الدولي للإنشاء والتعمير الدين العام بأنها "تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين سواء
كانوا من الخارج أو الداخل بعملة أجنبية أو محلية أو بسلع وخدمات وتكون مدة سدادها الأصلية أو

الممتدة أكثر من سنة والتي تعد التزاما مباشرا على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمائنها (٣).

ويعرف الدين العام بأنه مورد مالي تحصل عليه الدولة من الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية وتتعهد بتسديد المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه وفقاً لشروط متفق عليها في عقد القرض (٤).

كما يعرف الدين العام بأنه المبلغ الذي يدين به الافراد أو المؤسسات أو الشركات إلى الغير، وتنشأ من اقتراض الاموال لشراء منتجات أو اصول مالية (مثل الشراء بالتقسيط) أو خدمه، وتحتاج عقود الدين لتسديد المبلغ المقترض (٥).

ويعرف القرض العام بأنه مبلغ من المال تستدينه الدولة من الآخرين (افراد، مصارف، دول) وتتعهد برده مع الفوائد وفقاً لاذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده (٦).

ويعرف الدين العام: وهو الذي يتمثل في القروض التي تقوم الحكومة باقتراضها وتتعهد بسدادها وفقاً لشروط معينة (تتعلق بفترة التسديد وسعر الفائدة) إلا أنه لا يشمل المبالغ المستحقة لموردي السلع والخدمات اثناء السنة المالية ولا المبالغ المستحقة للمقاولين الذين يقومون بتنفيذ المشروعات الحكومية (٧).

ويمكن تعريف الدين العام على انه المقدار المالي الذي تكون الحكومة مدينةً به لغيرها من جهات خارج البلاد سواء كانوا افراداً أم شركات أو حتى مدينةً لدول أخرى، ويمكن ان يستخدم مصطلح يوازي مصطلح الدين العام إلا وهو الدين السيادي نسبة للدولة اي ما يمكن تسميته بالدين القومي الذي تنتهج بعض الدول في تقسيمه على مستوى ديون تخصص الولايات أو المقاطعات، ولكن بغض النظر عن التقسيمات أو حتى التسميات فالدين العام يبقى بمثابة المرآة التي تبرز مقدار العجز في ميزانية الحكومة العامة ومقدار ما انفقته الدولة خلال السنة المالية الذي يفوق مقدرتها وعائداتها من الضرائب المفروضة (٨).

ويتضمن الدين العام العديد من الالتزامات المباشرة وغير المباشرة التي ينبغي على الحكومة الوفاء بها وكذلك التزامات القطاعات الاقتصادية التي يلزم على الدولة الوفاء بها نيابة عنها، اذ تلتزم الدولة بالعديد من اشكال الدين والالتزامات المالية الاخرى نتيجة مباشرتها لوظائفها المختلفة (٩).

٣- صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة، الجزء الأول، ١٩٨٦، ص ٢١١. خبابة عبدالله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠.

٤- وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون بين الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية اسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الاسلامية في تنشيط الاقتصاد، ط ١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠، ص ٢٤٩.

٥- سعيد محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط ١، دار دجلة، عمان، ٢٠١١، ص ١٦٤.

٦- كمال أمين الوصال، ونادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج، دار ابن رشد، القاهرة ٢٠١٦، ص ٧٧.

7- Kimberly Amadeo, Public Debt and Its pros and cons the balance, Retrieved Edited, 2012, p234.

8- Holley. H, Ulrich Public Finance in Theory and Practice, Rout edge, Francis Group, London and New York, 2011, p.183.

المطلب الثاني:- الاستدامة المالية

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية:

تعد الاستدامة المالية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الوقت الحالي التي تطورت وجرى تناولها بشكل اوسع منذ عام ١٩٧٨م واصبح مفهوم الاستدامة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية أكثر من غيرها والتي احتضنتها وتبنتها المنظمات الدولية لاسيما منظمة الامم المتحدة التي تناولتها بمختلف المجالات، ففي مجال التنمية، فإن التنمية المستدامة وكما عرفها الاقتصادي روبرت سولو بأنها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية والمحافظة عليه للأجيال المقبلة وايصالها إليهم بالشكل والوضع الذي ورثه الجيل الحالي، وأوضح سولو أن الحديث عن الاستدامة واسع النطاق وهو ما يعني الاخذ بالحسبان ليس فقط الموارد التي نستهلكها في الوقت الحالي او تلك التي نخلقها او نورثها للأجيال المقبلة، وانما يجب توجيه الاهتمام والرعاية الكافية لنوعية وشكل البيئة التي نتركها للمستقبل، إذ إن هذه البيئة تمثل اجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد^(١٠).

وعلى الرغم من ان مصطلح الاستدامة المالية العامة استخدم في السياسات الاقتصادية الحالية، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا المصطلح.

إنّ العنصر الذي تشير إليه مختلف تعريفات الاستدامة هو عنصر الانصاف او العدالة، وهناك نوعان من الانصاف هما انصاف الاجيال البشرية التي لم تظهر بعد وان هذه المصالح لم تؤخذ بنظر الاعتبار في وضع التحليلات الاقتصادية؛ لأنها لم تراعى قوى السوق، اما فيما يتعلق بالانصاف الثاني فهو يتعلق بمن يعيشون الحاضر والذين لا يجدون فرص متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية وبذلك فإن الاستدامة لا بد من أن تأخذ بنظر الاعتبار هذين النوعين من الانصاف وذلك لتحقيق العدالة بين الاجيال^(١١).

والاستدامة هي الاستغلال الامثل للموارد والانشطة البشرية والثروات بطريقة لا تؤثر على قدرات او طاقة الموارد الطبيعية لاستفيد منها الاجيال القادمة^(١٢)؛ لأن المستقبل هو كل ما يتربق وجوده بعد الزمن الحاضر^(١٣).

وتعرف الاستدامة المالية بأنها القدرة على تحمل الديون عن طريق الوفاء بجميع التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية، وامكانية اعادة التوازن بين النفقات والايادات العامة تدريجياً في المستقبل، مع عدم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية^(١٤).

١٠- عدنان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، ط١، مطبعة الساقى للنشر والتوزيع، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٤٥.

١١- عامر طراف، حياة حسنين، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص١٠٥.

١٢- حامد الزيفي، اقتصاديات البيئة -مشكلات البيئة -التنمية الاقتصادية -التنمية المستدامة، ط١، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص٢٥٧.

١٣- عماد محمد علي عبداللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٠١٢، ٣٩، ص١١.

١٤- احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، ط١، دار الكتب، العراق، ٢٠١٥، ص٣٢٥.

ويمكن تعريف الاستدامة المالية: بأنها المقدار الأقصى من رصيد الدين العام المسموح به في شروط التوازن وخلال مدة زمنية تتجاوز الموازنات الحكومية السنوية (١٥).

في حين عرفها صندوق النقد الدولي: بأنها الوضع الذي يستطيع فيه المقترض من الاستمرار في خدمة ديونه، مع عدم الحاجة إلى تغيرات جوهرية في النفقات والايادات العامة في المستقبل، وهذا ما يجعل عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة حتى لا يجبرها على ترتيب هيكل وآليات الانفاق وتمويل العجز في المستقبل (١٦).

وتعرف الاستدامة المالية: بأنها القدرة على خدمة الديون العامة في الأجلين المتوسط والطويل وعدم حدوث ازمات مالية ضخمة او ضغوط شديدة على الاوضاع المالية العامة مثل الاضطرار إلى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة او توجيه الانفاق العام إلى بعض الانشطة الحكومية (١٧). وعرفتها المنظمات الدولية: بأنها قدرة الحكومة المحلية على ادارة المخاطر والصدمات المالية المتوقعة خلال مدة التخطيط المالي في المدى الطويل، ودون الحاجة إلى ادخال تعديلات في النفقات والايادات العامة او تخفيضات كبيرة (١٨).

ويمكن تعريف الاستدامة المالية للمؤسسة التمويل الأصغر: بأنها قدرتها على تغطية جميع نفقاتها بإيراداتها، مع توليد هامش للتمويل الخاص بنموها. وبعبارة أخرى فإن قدرة المؤسسة على الاضطلاع بأنشطتها من دون الحاجة إلى اعانات على قروض ميسرة أو هبات (١٩).

وتعرف الاستدامة المالية: بأنها القدرة على تأمين موارد مالية كافية وثابتة، مع توزيعها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب على اوجه الانفاق المطلوبة لتلبية الحاجات العامة في الدولة (٢٠).

وكذلك تعرف الاستدامة المالية: بأنها تمثل تقييم مدى قدرة الحكومة في الاستمرار بتنفيذ برامج السياسات التي حددتها ماليتها العامة، وتمويل برامج الانفاق المختلفة دون العجز عن سداد الديون وعدم التعرض لحالات التخلف المالي (٢١).

يمكن القول ان الاستدامة المالية لها مفاهيم واتجاهات مختلفة، وكمبدأ تتمركز حول مفهوم الاستدامة، وتتضمن العناصر الآتية:

١٥- حسام خالد الرفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (١٩٩٦-٢٠١٣)، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي قسم اقتصاديات التنمية، ٢٠١٤، ص ٤١.

١٦- الشيخ عبد الرؤوف المناوي، التوفيق على مهمات التعريف، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١، ص ٣١٣.
١٧- كمال أمين الوصال، نادر فرجاني، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة البحث عن مخرج، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٨٣.

18- Ec 2011, Council Directive 2011\85\EU of 8th November 2011 on Requirements for Budgetary Frameworks of The Member States Brussels.

19- Ayi Gavriel Ayayi, Maty sene, What Drives Microfinance Institution's Financial Sustainability, Published by Tennessee State University College of Business, The Journal of Developing Areas, Volume 44, Number1, Fall 2010, pp304.

٢٠- مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق جامعة منصور، ٢٠١٠، ص ٤٠٨.

٢١- نصر عبد الكريم، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس-رام الله، ٢٠١٣، ص ٢١.

- ١- استمرار الحكومة بتنفيذ سياسة الانفاق والايادات العامة على المدى الطويل.
 - ٢- سعي الدولة إلى تحقيق النمو المرغوب فيه.
 - ٣- قدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها.
 - ٤- تقليل الانفاق لتجنب الاستدانة بأفراط من الحكومة.
- وبذلك يتضح بأن الاستدانة المالية هي استمرار الحكومة بتنفيذ سياسات الانفاق والايادات على المدى الطويل، وعدم اللجوء إلى الدين بإفراط لتحقيق النمو المطلوب.

ثانياً: محاذير استخدام مؤشرات الاستدانة المالية:

ان ما يؤخذ على هذه المؤشرات يمكن اجمالها بما يأتي^(٢٢):

- ١- ربط الاستدانة المالية بثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، الذي يعد شرطاً غير وافي لتحقيقها وذلك؛ لان هذا الحجم يمكن ان يكون كبيراً بشكل يؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي على الرغم من ثباته.
 - ٢- ان هذه المؤشرات غير قادرة على تحديد النسبة المثلى للدين العام إلى الناتج المحلي التي يجب ان لا تتعدى حجم الدين العام، وبالتالي فهي قياسات محدودة ولا تتجاوز التمارين الرياضية والمحاسبية؛ لأنها لا تؤخذ بعين الاعتبار الاثار الناجمة عن السياسة المالية المعتمدة على التوسع بالدين العام عن طريق تأثيرها على سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي، لكنها تعتمد على تقديرات إتجاه الايرادات والنفقات في المستقبل.
- وبصورة نموذجية يتم مراقبة الاستقرار المالي والنمو في الدولة عن طريق ثلاثة مقاييس وهي^(٢٣):
- ١- الدخل الصافي أي الفائض من الدخل بعد خصم المصاريف.
 - ٢- القدرة المالية أي العلاقة بين الديون والأصول والمبالغ المستحقة (الفائدة)، وكمثال على ذلك منظمة تملك اصولاً قيمتها تقدر بملايين الدولارات وعليها التزامات مالية لا تزيد عن نص مليون دولار، فهذه النسبة مقبولة جداً ويمكن تصور العكس في بعض المؤسسات التي عليها التزامات بملايين ولا تملك اصول.
 - ٣- القدر على توفير النقد المطلوب لتسديد المطلوبات أي توفير السيولة الكافية لتغطية جميع الالتزامات.

22- Neil Ranking, and Barbara Raffia, Maximum Sustainable Debt in Overlapping Generations Model, Center for Economic Policy Research Discussion paper, University of Warwick United Kingdom Working paper, 1999, pp76.

٢٣- محمد بن يحي آل مفرح، الاستدانة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح اسس نظرية وخطوات تطبيقية، منتدى الاوقاف المستدامة في دول منظمة التعاون الاسلامي، ٢٠١٦، ص٨.

ثالثاً: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية

١. تحليل تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق:

ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي عام ١٩٩١ بمقدار 6026 مليون دينار عن مستواه في عام ١٩٩٠ ليصل إلى 13,085 مليون دينار وفقاً لسعر الصرف الاسمي وبنسبة 30.82% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع 7,059 مليون دينار وبنسبة 12.62% لعام ١٩٩٠.

جاء هذا الارتفاع مع فرض الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق ليتوقف تصديره من النفط الخام الذي يشكل العصب الاساس للناتج المحلي الاجمالي للبلد، ومنذ ذلك العام اخذت نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالارتفاع المستمر ووصلت إلى 1137.91% وذلك في عام ١٩٩٣، وفي هذا العام بدا الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم بشكل جامح وانخفاض قيمة الدينار العراقي بالإضافة إلى تزايد فرض العقوبات الاقتصادية التي ادت إلى انقطاع العراق عن العالم الخارجي والذي احدث ازمة مالية واقتصادية، واصبحت الموازنة العراقية تعاني من عجز مزمن مما أدى إلى تغطيته عن طريق الاقتراض من مؤسسات مالية خاصة وبعض الدول العربية ومنها قرض بمبلغ ٩٤ مليون دولار من ليبيا وقرض 100 مليون دولار من الجزائر (٢٤).

ولم تقف عند هذا الحد بل اخذت بالزيادة لتبلغ 1480.61% عام ١٩٩٤ وهي اعلى نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، لذلك اخذت مديونية العراق الخارجية تنمو بمعدلات عالية لتبلغ 24,553,380 مليون دينار ونواتج محلي اجمالي يقدر بنحو (1,658,325.8) مليون دينار، أما حجم المديونية الخارجية وفق سعر الصرف الاسمي بلغ 16,662 مليون دينار، وبنسبة 1% من الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم اخذت الحكومة العراقية بدفع تعويضات الغزو والالتزام بشروط العقوبات التي فرضت عليه واصدر مجلس الامن الدولي قرار النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ مما أدى إلى تحسن اداء الأنشطة الاقتصادية مما انعكس بشكل ايجابي في قيم ناتجها ليصل إلى 15,093,144.0 مليون دينار لذلك انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى 665.35% في عام ١٩٩٧ مقارنة بـ 1133.53% في عام ١٩٩٦، أما هذه النسبة وفق سعر الصرف الاسمي انخفضت من 30% إلى 14% في المدة نفسها، ومن بعد هذا العام ارتفع معدل نمو المديونية الخارجية نتيجة انخفاض سعر النفط العراقي بسبب العقوبات وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي واصبحت اسعار النفط منخفضه ولم تستطيع الحكومة العراقية تصدير النفط الا عن طريق الولايات المتحدة لتأمين مقومات الغذاء (٢٥).

ثم اخذت تلك المديونية حذوه النمو والارتفاع بمعدلات عالية جداً لتبلغ 119,871,900 مليون دينار ونواتج محلي اجمالي يقدر بنحو 17,125,847.5 مليون دينار وبنسبة 699.95% أما هذه النسبة وفق سعر الصرف الاسمي بلغت 0.13% في عام ١٩٩٨ بسبب ازمه النفط، ثم اصبح حجم المديونية الخارجية يقدر بنحو 158,231,308 مليون دينار وبنسبة 459.12% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٩ نتيجة

٢٤- حميد فرج الاعظمي، استراتيجية مواجهه الحصار الاقتصادي النموذج العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٢٤، ١٩٩٩،

ص ٨٧.

٢٥- احمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، ط ١، دار الدكتور للعلوم

الادارية والاقتصادية، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٤٣.

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed

لفرض المزيد من العقوبات بسبب طعن الحكومة العراقية على قرارات مجلس الامن الدولي، ومن بعد هذه العام اتخذ مجلس الامن قراره بتخفيض العقوبات الاقتصادية ورفع الحصار جزئياً عن العراق؛ لذلك ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% تقريباً ليبلغ (50,213,699.9) مليون دينار، في حين بلغ حجم الدين الخارجي وفق سعر الصرف الاسمي 27,019 مليون دينار وبنسبة 0.05% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠، وبعد ما تهيئة الولايات المتحدة لاحتلال العراق وشعور الحكومة العراقية بالاحتلال ازداد الانفاق العسكري الذي أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 199,872,324 مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تقدر بنحو 487.22% وذلك في عام ٢٠٠٢.

وشهد عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الدين الخارجي فبلغ الدين الخارجي 203,247,036 مليون دينار وبنسبة 686.98% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٣ وفق سعر الصرف الاسمي، ويعدّ هذا العام بالنسبة للعراق نقطة تحول مهمة؛ لأنه كان منقطعاً عن العالم الخارجي ولم يحصل على اي قروض او مساعدة خارجية ولم يُقْم بخدمة ديونه ولم يحظ بأي جدولة لديونه.

بسبب الحصار الاقتصادي لذلك تراكمت الفوائد المترتبة عليه، فيما شهدت المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) انخفاضاً متسارعاً في الدين الخارجي فأخفض من (174,360,000) مليون دينار وبنسبة 327.5% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٤ إلى (66,720,420) مليون دينار وبنسبة 41.17% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٠.

كان الوضع الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) يتسم بالقدرة المالية بسبب تزايد العوائد النفطية الناجمة من ارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية، ولكن لسوء الادارة المالية والاقتصادية والسياسية وتفشي الفساد في مختلف مفاصل الدولة قد ضيع الفرصة في حل مشكلة الدين وفرصة الاستفادة من الموارد النفطية في تعزيز الاقتصاد القومي وتنشيط قطاعاته مع عدم اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط الذي تتحكم فيه عوامل خارجية تؤدي إلى انخفاض عوائده إلى مستويات متدنية^(٢٦).

إذ ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي في عام ٢٠١١ عن مستواه في عام ٢٠١٠ ليصل إلى 71,682,390 مليون دينار وفقاً لسعر الصرف الاسمي وبنسبة 32.98% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع رصيد القروض الجديدة وقروض اعادة الجدولة، في حين شهد العراق في اواخر عام ٢٠١٤ ازمة مالية واقتصادية لم يمر بها منذ تسعينيات بعدما فرض الحصر الاقتصادي عليه بقرار (٦٦١) لمجلس الامن الدولي بسبب سوء الوضع الامني من جهة وتزايد حجم الانفاق لمواجهة الارهاب من جهة اخرى فضلاً عن انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية بالإضافة إلى سوء ادارة المال العام واتساع دائرة الفساد في مختلف المؤسسات^(٢٧). مما انعكس ذلك سلباً على تمويل الانفاق المتزايد الامر الذي أدى إلى بقاء مشكلة المديونية مقلقة لا سيما بعد دخول العراق في حرب داعش وبالتالي ادت هذه المرحلة إلى

٢٦- أحمد بريهي علي، سعر النفط في السوق الدولي بين العرض واستمرار الركود، دراسة مقدمة للحلقة النقاشية التي نظمها بيت الحكمة حول انخفاض اسعار النفط بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٦.
٢٧- مركز البيان للدراسات والتخطيط، وقائع مؤتمر البيان السنوي التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق، بغداد، ٢٠١٧، ص ٤٣.

للجوء للاقتراض بسبب تزايد الانفاق الذي كان يتسم بعدم المرونة، نتيجة تراجع اسعار النفط إلى 60 دولار ثم استمر بالهبوط إلى ما دون 30 دولار، ويعود هذا الهبوط إلى أسباب عدة في مقدمتها زيادة إنتاج النفط المحلي للدول المستهلكة لاسيما زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وإن ما شجع على زيادة ذلك الإنتاج هو الأسعار المرتفعة للنفط التي جعلت تكاليف إنتاج النفط الصخري مجدي اقتصادياً، كما قد تكون هناك اسباب سياسية وراء هذا الهبوط تتمثل كعقوبات اقتصادية ضد كل من ايران وروسيا فضلاً عن وجود جهات ارهابية تصدر النفط بأسعار منخفضة جداً^(٢٨).

ولكن لم يقف عند هذا الحد بل واستمرت المديونية العراقية في الارتفاع في عام ٢٠١٦ لتبلغ 70,924,728 مليون دينار ونسبة 36.02% وفق سعر الصرف الاسمي، يعزى هذا الارتفاع بشكل اساس إلى الزيادة الحاصلة في القروض الجديدة فيما سجل رصيد قروض اعادة الجدولة انخفاضاً مع ثبات الدين غير المعالج والدين التجاري للدائنين الكبار.

جدول (١) بيانات الدين الخارجي إلى GDP والصادرات وحالة الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠-١٩٩٠)

(٢٠١٧) (مليون دينار)

السنة	GDP بالأسعار الجارية (١)	قيمة الدين الخارجي (مليون دينار) وفقاً لسعر الصرف الاسمي (٢)	نسبة الدين الخارجي إلى GDP % (٣)	الصادرات (مليون دينار)، وفقاً لسعر الصرف الاسمي (٤)	نسبة المديونية إلى الصادرات (٥)	حالة الموازنة (٦)
1990	55,926.5	7,059	12.62	3,205.59	220.22	-5688
1991	42,451.6	13,085	30.82	117.17	11167.11	-13269
1992	115,108.4	14,182	12.32	160.99	8809.27	-27836
1993	321,646.9	15,372	4.78	142.04	10822.76	-59957
1994	1,658,325.8	16,662	1.00	140.79	11834.44	-173783
1995	6,695,482.9	18,060	0.27	154.16	11715.32	-583798
1996	6,500,924.6	19,575	0.30	227.19	8616.01	-364529
1997	15,093,144.0	21,218	0.14	1,430.30	1483.44	-195265
1998	17,125,847.5	22,998	0.13	1,709.40	1345.36	-400071
1999	34,464,012.6	24,938	0.07	4,061.22	614.06	-314487
2000	50,213,699.9	27,019	0.05	6,334.10	426.56	-365666
2001	41,314,568.5	29,285	0.07	5,131.31	570.72	-790481
2002	41,022,927.4	31,743	0.08	4,118.10	770.81	-1372342
2003	29,585,788.6	203,247,036	686.98	17,829,396	1139.95	163798
2004	53,235,359	174,360,000	327.53	25,877,930	673.78	865248
2005	73,533,599	113,240,803	154.00	34,810,893	325.30	14127715
2006	95,587,955	109,574,631	114.63	44,786,043	244.66	10248866
2007	111,455,813	92,870,000	83.32	49,681,685	186.93	15568219
2008	157,026,062	76,307,859	48.60	76,025,118	100.37	20848807
2009	130,643,200	75,346,708	57.67	46,211,960	163.05	2642328
2010	162,064,566	66,720,420	41.17	60,563,880	110.17	44022

٢٨- أحمد بريهي علي، سعر النفط في السوق الدولي بين العرض واستمرار الركود، مصدر سابق، ص.٨.

Autoregressive Lag Distributed (ARDL) استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع						
30049722	76.89	93,226,770	32.98	71,682,390	217,327,107	2011
14677650	61.25	109,847,694	26.47	67,285,196	254,225,491	2012
-5287479	65.41	104,669,488	25.03	68,466,354	273,587,529	2013
-10573461	67.18	99,540,254	25.11	66,866,602	266,332,655	2014
-10267266	112.30	60,669,696	35.00	68,129,298	194,680,972	2015
-20157557	145.30	48,814,236	36.02	70,924,728	196,924,142	2016
1845840	114.08	68,149,856	34.44	77,742,624	225,722,367	2017

المصدر: عمود (١)(٢)(٦) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

IMF, Country Report No 05/294, Iraq:2005 Article IV Consultation –Staff Report; Staff Supplement, Public Information Notice On The Executive Board Discussion And Statement By The Executive Director For Iraq International Monetary Fund Washington, d.c:51.

عمود (٤) السنوات من (١٩٩٠-٢٠٠٢) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin, 2005.

السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، اعداد مختلفة.

تم احتساب عمود (٣)(٥) من اعداد الباحث

إنَّ ارتفاع حجم الديون الخارجية خلال السنوات الاخير(٢٠١٥-٢٠١٧) دليل على اعطائنا مؤشراً عن الوضع المالي والاقتصادي غير المتوازن في العراق نتيجة لأسباب عدة أبرزها زيادة حجم النفقات الجارية والعسكرية فضلاً عن سهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية^(٢٩)، وللحفاظ على استقلالية الحكومة وتنفيذ البرامج التي وضعتها في الموازنة عبر الخطط التي ترسمها لسنة تلو الأخرى، ينبغي وضع سقف للمديونية لا يمكن تجاوزه وسيمنع القانون تعاقب الديون عند ارتفاعها للحد الاقصى، إذ إن سقف المديونية يشير إلى الحجم الذي تحدده السلطة التشريعية بقانون كان يكون اسمه "قانون ادارة المالية العامة او قانون المسؤولية المالية" يحدد على اساس حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويشبه قانون الاتحاد الاوربي (اتفاقية ماستريخت) الذي تم بموجبة الاتفاق على تحديد نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مستدامة اي النسبة التي تستطيع الحكومة أن تستمر في خدمة ديونها وعدم التعثر مالياً، وهناك بعض النماذج الدولية التي شرعت مثل هذه القوانين منها^(٣٠):

- الجمهورية السلوفاكية: يصدر وزير المالية رسالة مفتوحة عندما تصل المديونية (٥٠-٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي، انه انذار للحكومة بعدم تجاوز الحد الاقصى لضمان الاستدامة المالية.

- بولندا: يفرض قانون المالية العامة قيوداً على الانفاق العام عندما تتجاوز المديونية ٤٣% من الناتج المحلي الاجمالي.

٢٩- نور شدهان عدي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية - قسم السياسات الاقتصادية، بغداد، ٢٠١٦، ص ٤.

٣٠- أحمد هذال، سقف الدين ضرورة تشريعية، شبكة النبا المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني التالي، (<https://annabaa.Org>), (/Arabic/ economic articles/17962).

-المجر: نص الدستور على رفض البرلمان مشروع الموازنة العامة عند تجاوز المديونية ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

-البرازيل: شرعت قانون المسؤولية المالية الذي يفضي بوجود خطر عندما تصل المديونية ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

أما في عام ٢٠١٧ فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 34.44% على الرغم من ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 77,742,624 مليون دينار وفق سعر الصرف الاسمي؛ نتيجة زيادة العوائد النفطية مع الحفاظ على ثبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية فضلاً عن ما حققه البنك المركزي من دور مهم في برنامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٥ الذي حصل بموجبه على قروض ميسرة لدعم الاستقرار المالي على مستوى استدامة المالية العامة واستقرار القطاع المصرفي^(٣١).

٢. تحليل تطور نسبة المديونية إلى الصادرات في العراق:

يوضح الجدول (١) أن هذه النسبة تزايدت بشكل ملحوظ خلال التسعينات القرن الماضي إذ ازدادت من 220.22% عام ١٩٩٠ ولكن بعد ذلك قفزت إلى أرقام خيالية لتصل إلى 11715.32% في عام ١٩٩٥، كنتيجة لقرارات مجلس الامن الدولي بحظر الصادرات العراقية مما تمخض عنه تراكم فوائد الديون من البلدان المقرضة، في حين شهدت هذا النسبة تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٩٦ بحيث وصلت إلى 8616.01% نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم التي تبناها مجلس الامن الدولي لرفع الحظر الجزئي عن الصادرات النفطية.

كما شهدت هذا النسبة ارتفاعاً كبيراً إذ بلغت في عام ٢٠٠٣ نسبة 1139.95%، في حين تدرجت بالانخفاض بشكل متذبذب خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) إلى 673.78% في عام ٢٠٠٤ بسبب خصوصية هذا العام وتغير الوضع السياسي والاقتصادي الذي أدى دوراً مهماً في تغيير حجم الصادرات النفطية، ثم وصلت هذا النسبة إلى عام ٢٠١٤ لتبلغ نحو 67.18% نتيجة التزام الحكومة العراقية بالتزاماتها أبحاث خدمة ديونها وتخفيض الديون المترتبة عليها من بعض الدول فضلاً عن ارتفاع صادراتها النفطية التي أدت إلى انخفاض هذا النسبة وكما هو موضح في الجدول (١).

في حين عاودت الارتفاع مرة اخرى خلال المدة (٢٠١٥ - ٢٠١٦)، الذي يعزى إلى انخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام، نتيجة لانخفاض معدل سعر برميل النفط الخام في الاسواق العالمية إلى ٣٦ دولار للبرميل الواحد، حيث ارتفعت من 112.30% في عام ٢٠١٥ إلى 145.30% في عام ٢٠١٦، ثم انخفضت إلى نحو 114.08% في عام ٢٠١٧ ولكن هذا النسبة لم تتجاوز النسبة المسموح بها دولياً.

٣. تحليل تطور حالة الموازنة في العراق:

ومن خلال بيانات الجدول (١) يلاحظ ارتفاع عجز الموازنة من 5,688 مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى 13,269 مليون دينار عام ١٩٩١، ثم ارتفع إلى نحو 27,836 مليون دينار في عام ١٩٩٢، ثم ارتفع العجز إلى

٣١- سمير النصيري، البنك المركزي العراق في مواجهة تحديات الازمة الاقتصادية والمالية (٢٠١٥-٢٠١٧)، ط١، رابطته المعارف العراقية، بغداد، ٢٠١٧، ص(١١٤).

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed

أعلى مستوى له عام ١٩٩٥ وكان ذلك الارتفاع بسبب تزايد حجم الانفاق لأعاده بناء ما دمرته الحرب، حيث لجأت الحكومة إلى الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة بعد عجز الموارد النفطية ومحدودية الاقتراض عن طريق سندات الخزينة، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد الامر الذي جعل التضخم الجامح يزدهر والذي بلغ ذروته عام ١٩٩٥ حيث ارتفعت الاسعار 700مرة عما كانت عليه خلال الثمانينات، وتفاقم الوضع الاقتصادي وتجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي 3000دينار للدولار الواحد. ان وصول الوضع الاقتصادي إلى هذا المستوى المتدني بمثابة انذار وحصول انفجار كبير في الاوضاع الاقتصادية مما اجبر الحكومة العراقية على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعد اعلان الحكومة الموافقة على قرار النفط مقابل الغذاء انخفض سعر الصرف إلى اقل من 500دينار للدولار الواحد، ومع هذا القبول اصبحت هناك قناعة لدى الحكومة بان الحصار سيستمر لفترة طويلة ولا بد من اتخاذ اجراءات للحيلولة دون عودة الوضع الاقتصادي إلى الحالة التي وصل اليها في عام ١٩٩٥ وبذلك اتجهت الحكومة على تخفيض الانفاق وعدم منح اي زيادة في الرواتب والاجور وزيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والاعفاءات والتوقف عن اصدار اوراق نقدية اضافية واعادة النظر في الدعم وايقاف المساعدات، وعلى الرغم من هذه الاجراءات المتمثلة بأحداث توازن الموازنة الحكومية والحد من معدلات التضخم والتوقف عن الاصدار النقدي الجديد إلا أن الاقتصاد العراقي بات في مرحلة ركود حاد بسبب المغالاة في فرض الضرائب والرسوم والاجراءات الأخرى التي اتخذت لسحب لامتنصاص السيولة من السوق وزيادة ايرادات الدولة (٣٢).

وبعد عام ٢٠٠٣ وبعد رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال التسعينات القرن الماضي ارتفعت عوائد العراق النفطية مما ادى إلى ارتفاع حجم الايرادات وقد كان حجم الايرادات يفوق حجم النفقات مما ادى إلى تحقيق فائض في موازنة العامة وبلغت قيمته 163,798 مليون دينار في عام ٢٠٠٣، حيث كانت الايرادات متحققة من مصدر واحد في ظل تراجع الايرادات الأخرى، وأستمر تحقيق الفائض في الموازنة المالية حتى عام ٢٠٠٥ لتبلغ نحو 14,127,715 مليون دينار؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع الايرادات النفطية وانخفاض حجم الانفاق العام، كما تحقق اعلى فائض في عام ٢٠٠٨ بقيمة 20,848,807 مليون دينار واستمر هذا الفائض لغاية ٢٠١٢ حيث بلغ نحو 14,677,650 مليون دينار، ثم تراجع الفائض إلى العجز خلال ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦ حيث بلغ 5,287,479 مليون دينار عام ٢٠١٣ ثم 20,157,557 مليون دينار في عام ٢٠١٦؛ وذلك يعزى إلى زيادة الانفاق العسكري وتراجع اسعار النفط فضلا عن تحرير المناطق من سيطرة داعش، ثم تلى ذلك ارتفاع حجم الفائض في الموازنة العامة في عام ٢٠١٧ ليبلغ نحو 1,845,840 مليون دينار وذلك يرجع إلى زيادة العوائد النفطية (٣٣).

٣٢- لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١٦.

٣٣- مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم الفتلاوي، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ١٣٧.

كما ان حالات الفائض التي تحققت بعد عام ٢٠٠٣ ولمدة ١١ سنة لم تُشير إلى تحسن الوضع والاحوال بل تنظيم الموازنة الحكومية التقديري يتم بعجز وعند الشروع في تشغيل وتنفيذ بنود النفقات تبرز مشاكل وصعوبات تعيق عملية التنفيذ مما يجعل انجاز معظم المشاريع الاستثمارية معطلاً، ومن ذلك يتضح ان اغلب المبالغ المخصصة إلى هذه المشاريع لا تنفق وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض نتيجة تأخر التنفيذ في الانفاق الاستثماري، في حين هيمن العجز في الموازنة ١٧ سنة خلال مدة الدراسة، وبما ان الاستدامة المالية تتطلب تحقيق فوائض مالية متراكمة خلال فترة زمنية طويلة تضمن من خلاله تسديد اعباء الدين العام المستحق سنوياً، إلا أن تحقيق العجز المستدام وعدم تطبيق قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية وعدم وجود المرونة في الموازنة العامة يعني هناك ضمان لخدمة الدين العام، وبالتالي هناك القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.

المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الاستدامة المالية و الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات و حالة الموازنة وسعر الصرف الموازي باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

اولاً: توصيف الانموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على طريقة حديثة في القياس الاقتصادي تستعمل لتحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية في المتغيرات المعتمدة للدراسة، حيث استعمل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، اذ يعد هذا الأنموذج أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة؛ لأنه يقدم طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، ومن مميزات نموذج (ARDL) انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ أو مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسون^(٣٤).
واستخدمت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات وكانت كما يأتي:

١- المتغير المعتمد او التابع:

ويتمثل فيما يأتي:

- مؤشر الاستدامة المالية كنسبة مئوية ويرمز له ST الذي يعبر عن نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي.

٢- المتغيرات المستقلة:

- الناتج المحلي الاجمالي: ممثلاً للنشاط الاقتصادي (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز له بالرمز GDP، كما هو معلوم إن الأثر الذي يمارسه على الاهداف النهائية يكون مباشراً .

³⁴- Birendra Bahadur Budha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12, 2012, p3.

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed

- سعر الصرف: ممثلاً للسياسة النقدية (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز له بالرمز (EX)، كما هو معلوم ان لهذا المتغير اثرًا على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة.

- الصادرات: ممثلاً عن السياسة الخارجية (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز له بالرمز (X)، كما هو معلوم ان للصادرات تأثير على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة بحكم ان الصادرات تمثل انعكاساً للإيرادات التي تتحكم بها عوامل خارجية وخاصة في الدول النامية.

- حالة الموازنة: ممثلاً عن السياسة المالية (ووحدة قياسه مليون دينار) ويرمز لها بالرمز (BD)، إذ تعدّ أحد أدوات السياسة المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية ومنها العراق، ومؤشر على مدى قدرة الدولة في التدخل بالنشاط الاقتصادي، بحكم ان الإيرادات تتأثر في الدول النفطية وخاصة العراق بعوامل خارجية ولا ترتبط إلا بالقليل مع النشاط الاقتصادي المحلي وهو ما يعطي أهمية للنفقات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إذن يمكن صياغة النموذج في صيغته الرياضية على الشكل الآتي:

$$ST=f(GDP,EX,X,BD)$$

ثانياً: اختبار استقرارية المتغيرات

وسنقوم باختبار استقراره متغيراته الدراسة باستعمال برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول الآتي (٢):-

الفرق الاول	المستوى	1%	10%	5%	صنف النموذج	رتبة التكامل	المتغير
-3.378482*	-	3.699871	2.627420	2.976263	A	I(0)	st
3.309691**	-	4.339330	3.229230	3.587527	B		
-2.812774*	-	2.653401	1.609571	1.953858	None		
3.993954*	-0.263122	3.699871	2.627420	2.976263	A	I(1)	GDP
3.934665*	-2.489054	4.394309	3.233456	3.595026	B		
3.646875*	1.073901*	2.653401	1.609571	1.953858	None		
5.427095*	-4.335736*	3.752946	2.638752	2.998064	A	I(1)	EX
5.872752*	-5.583789*	4.416345	3.248592	3.622033	B		

-	-0.523892	-	-	-	None		
5.387287*		2.669359	1.608495	1.956406			
-	-0.971268	-	-	-	A	I(1)	X
4.322853*		3.699871	2.627420	2.976263			
-	-2.551487	-	-	-	B		
4.219402*		4.356068	3.233456	3.595026			
-	-0.150262	-	-	-	None	I(0)	BD
4.283512*		2.653401	1.609571	1.953858			
-	-	-	-	-	A		
5.552132*	2.964564**	3.699871	2.627420	2.976263			
-0.247675	-2.903270	-	-	-	B		
4.339330		4.339330	3.229230	3.587527			
-	-2.918822*	-	-	-	None		
5.683534*		2.653401	1.609571	1.953858			

جدول (٢) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

A:- وتعني أن الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

B:- وتعني أن الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

Non:- وتعني أن الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام.

*:- وتعني أنه معنوي عند مستوى معنوية 5%.

**:- وتعني أنه معنوي عند مستوى معنوية 10%.

نلاحظ من الجدول (٢) أن بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام إي إنما خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (ST, GDP, BD, EX) عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة؛ لذلك تم اجراء الاختبار بعد أخذ الفروق الأولى (First difference -) للسلاسل الاصلية وتبين إنها استقرت عند مستوى 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام وهذه المتغيرات هي (X).

ثالثاً: تقدير الدالة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):-

١- دالة الاستدامة المالية:

الخطوة الأولى هي تقدير أتمودج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الاستدامة المالية وبفترات إبطاء (٢) بعد اختبار استقرارية المتغيرات وبعد اجراء عملية تقدير الأتمودج إذ حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٢).

جدول (٣) نتائج أتمودج ARDL لدالة الاستدامة المالية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ST(-1)	0.120762	0.214312	0.563487	0.5844

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed

GDP	-1.04E-05	1.57E-06	-6.625994	0.0000
GDP(-1)	3.71E-06	2.58E-06	1.439747	0.1778
GDP(-2)	-2.62E-06	1.54E-06	-1.695166	0.1181
GDP(-3)	5.27E-06	1.47E-06	3.585629	0.0043
EX	0.059275	0.072951	0.812528	0.4337
EX(-1)	0.024663	0.071342	0.345704	0.7361
EX(-2)	0.071888	0.063791	1.126923	0.2838
X	1.94E-05	3.04E-06	6.375307	0.0001
X(-1)	-8.48E-06	4.34E-06	-1.954104	0.0766
BD	-1.06E-05	3.89E-06	-2.735045	0.0194
BD(-1)	8.72E-06	3.81E-06	2.288698	0.0429
BD(-2)	5.23E-06	3.17E-06	1.647920	0.1276
C	-21.12072	64.02108	-0.329903	0.7477
R-squared	0.873995	Adjusted R-squared	0.725080	
F-statistic	5.869081	Durbin-Watson stat	1.833754	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

يوضح الجدول (٣) أعلاه نتائج اختبار ARDL حيث نلاحظ ان القوة التفسيرية للنموذج المقدر R^2 كانت (87%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر (87%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي (13%) يعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، فيما بلغت قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) 72%، إذ كانت قيمة F المحتسبة (5.86) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان النموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل.

أما الخطوة الثانية هي اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للدالة من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (٤) الآتي:

جدول (٤) اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج المقدر

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.339321	4
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06
Adjusted R-squared(0.779424)		R-squared(0.898903)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 من خلال الجدول (٤) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (6.33) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (4.01) والصغرى البالغة (2.86) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، فيما بلغت القوة التفسيرية للنموذج بحسب قيمة معامل التحديد (R-squared) بمحدود 89%، اما قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-squared) بلغت 77% مما يوحي على تمتع النموذج بقوة تفسيرية عالية وهو ما يعزز امكانية اعتماد نتائج النموذج في التحليل.

أما الخطوة الثالثة: هي اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٥) الآتي:-
جدول (٥) اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر

Date: 06/10/19 Time: 23:02

Sample: 1990 2017

Included observations: 25

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...	
		1	0.030	0.030	0.0261	0.872
		2	-0.31...	-0.31...	2.9527	0.228
		3	-0.09...	-0.07...	3.2012	0.362
		4	-0.00...	-0.111	3.2016	0.525
		5	-0.27...	-0.36...	5.6812	0.338
		6	0.066	0.019	5.8338	0.442
		7	0.069	-0.20...	6.0130	0.538
		8	-0.09...	-0.20...	6.3478	0.608
		9	-0.12...	-0.27...	7.0157	0.635
		1...	0.136	-0.18...	7.8424	0.644
		1...	0.077	-0.18...	8.1281	0.702
		1...	0.203	0.084	10.260	0.593

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

يوضح الجدول (٥) اعلاه عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كون النسب الاحتمالية غير معنوية عند مستوى 5% لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

اما الخطوة الرابعة: هي اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين.

جدول (٦) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.796041	Prob. F(2,9)	0.4805
Obs*R-squared	3.757715	Prob. Chi-Square(2)	0.1528

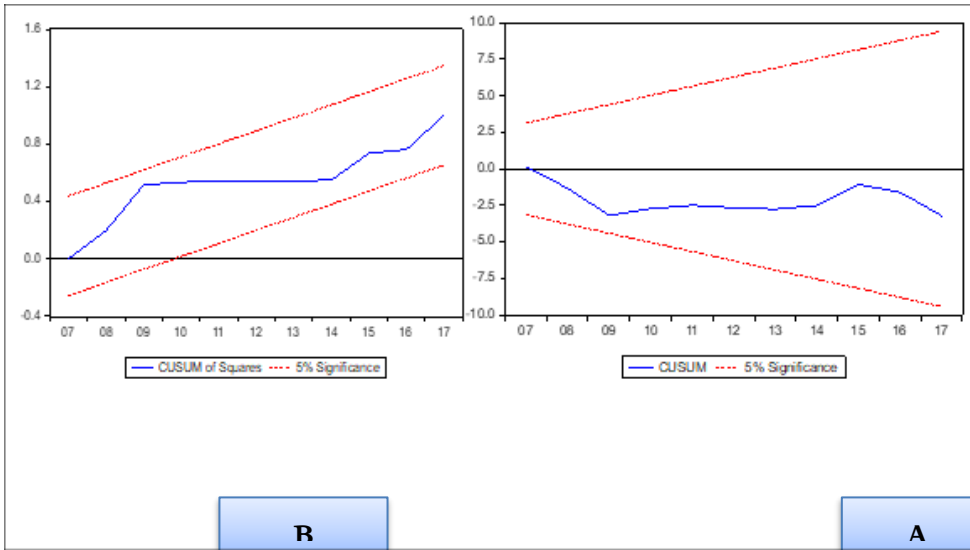
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.029779	Prob. F(13,11)	0.4867
Obs*R-squared	13.72356	Prob. Chi-Square(13)	0.3936
Scaled explained SS	1.714261	Prob. Chi-Square(13)	0.9999

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

إن الجدول (٦) اعلاه يبين أن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ إن قيمة Prob. Chi-Square(2) (0.1528) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي غير معنوية عند مستوى 5% أي سنقبل فرضية العدم أي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية أيضاً؛ لأن $Prob. Chi-Square(13) < (0.05)$ أي قبول فرضية العدم.

ولاختبار استقرارية النموذج لابد من الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (٢) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين الجزء B يشير إلى المجموع التراكمي لمربعات البواقي والذي كان داخل حدود القيم الحرجة ايضاً عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي.

شكل (١) استقرارية النموذج المقدر لدالة الاستدامة المالية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

و بعد اختبار النموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية سنقوم بالخطوة الخامسة: وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل (Cointegrating And Long Run Form) وفق

منهج ARDL وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (٧) الآتي:-
جدول (٧) نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
D(GDP)	-0.000010	0.000002	-6.625994	0.0000
D(GDP(-1))	0.000003	0.000002	1.695166	0.1181
D(GDP(-2))	-0.000005	0.000001	-3.585629	0.0043
D(EX)	0.059275	0.072951	0.812528	0.4337
D(EX(-1))	-0.071888	0.063791	-1.126923	0.2838
D(X)	0.000019	0.000003	6.375307	0.0001
D(BD)	-0.000011	0.000004	-2.735045	0.0194
D(BD(-1))	-0.000005	0.000003	-1.647920	0.1276
CointEq(-1)	-0.879238	0.214312	-4.102615	0.0018
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Probe
GDP	-0.000005	0.000002	-2.965967	0.0128
EX	0.177228	0.052457	3.378520	0.0062
X	0.000012	0.000004	3.092108	0.0102
BD	0.000004	0.000009	0.415025	0.6861
(Cointeq = ST - (-0.0000*GDP + 0.1772*EX + 0.0000*X + 0.0000*BD-24.0216				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

من الجدول (٧) نلاحظ أن اغلب معاملات الأجل القصير للمتغيرات المستقلة (GDP, BD, X) كانت معنوية عند مستوى 5% و 10% وحسب عمود الاحتمال (Prob) كذلك فإن المتغير مستقل (X) له تأثير موجب في المتغير التابع إي أن الزيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة الاستدامة المالية وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، وكذلك فإن المتغير مستقل (BD) له تأثير سالب في المتغير التابع إي إن الزيادة في حالة الموازنة يؤدي إلى انخفاض الاستدامة المالية وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، وكذلك فإن المتغير مستقل (GDP) له تأثير سالب في المتغير التابع أي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى انخفاض الاستدامة المالية ولكن عند أخذ الفرق الاول للناتج المحلي الاجمالي يصبح موجباً وهذا ما يوحي بأن الناتج المحلي الاجمالي له علاقة طردية بالاستدامة المالية وهو ما يطابق للنظرية الاقتصادية، أما المتغير (EX) فكان غير معنوي في الأجل القصير؛ لأن Probe أكبر من 5%.

كذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.879238) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانحرافات او الاختلال في الأجل القصير تصحح بنسبة (87%) تجاه القيمة التوازنية

استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Lag Distributed

طويلة الأجل خلال السنة نفسها أي ما يعني أن سرعة التكيف عالية نسبياً في النموذج وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وذلك لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

أما العلاقة طويلة الأجل فنلاحظ ان حالة الموازنة في الأجل الطويل ليس لها تأثير معنوي اذ يقتصر تأثيرها في الأجل القصير، في حين كانت معلمات المتغيرات المستقلة الأخرى (GDP, X, EX) معنوية عند مستوى 5% وأيضا لها تأثير موجب في الناتج الاستدامة المالية عدا الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

الاستنتاجات و التوصيات

اولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:-

1- أظهرت نتائج النموذج القياسي استجابة بعض المتغيرات للعلاقة قصيرة الأجل كالناتج وحالة الموازنة والصادرات باستثناء متغير سعر الصرف الذي لم يستجيب للعلاقة قصيرة الأجل، كذلك فان سرعة التكيف بلغت (-0.879238) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانحرافات او الاختلال في الأجل القصير تصحح بنسبة (87%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها اي ما يعني أن سرعة التكيف عالية نسبياً في النموذج المقدر.

2- أما العلاقة طويلة الأجل فإن حالة الموازنة في الأجل الطويل ليس لها تأثير معنوي اذ يقتصر تأثيرها في الأجل القصير، في حين كانت معلمات المتغيرات المستقلة الأخرى (GDP, X, EX) معنوية عند مستوى 5% وايضا لها تأثير موجب في الاستدامة المالية عدا الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على الاستنتاجات يوصي البحث بالآتي:

1- لتلافي اخطاء الماضي لا بد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض العام وذلك عن طريق وضع اسس تتضمن شروط القروض من جهة وكيفية استخدامها من جهة اخرى وذلك بالشكل الذي يكفل الحد من اعباء المديونية ويسمح برفع فاعليتها في المشاريع التي تتيح زيادة تدفقات الاستثمار.

2- عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمورد رئيس للإيرادات العامة والبحث عن البدائل الأخرى لاسيما الزراعية والصناعية منها.

3- نظرا لعدم وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة بالاستدامة المالية في العراق؛ لذا نوصي بان يتم تنسيق و ايجاد نوع من الشفافية بالبيانات والارقام ودراستها بشكل متناغم مع الواقع من قبل الجهات العلمية والاقتصادية المتخصصة بهدف اتاحتها لجميع الباحثين ليتسنى لهم وضع الحلول المناسبة لمعالجة مختلف المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.